الأمم المتحدة

A/C.5/63/SR.25

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والستون

Distr.: General
11 February 2009
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الخامسة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد برودي ..... (هنغاريا)

نائب رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد كيلابيل

المحتويات

البند ١٤٨ من جدول الأعمال: تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

البند ١٣٩ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

09-00001 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١٤٨ من جدول الأعمال: تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (A/63/535 و A/63/544 و A/63/606)

البند ١٣٩ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا (A/63/546 و Corr.1، و A/63/602)

١ - **السيد يامازاكي** (المراقب المالي): قال، في سياق عرضه لتقرير أداء ميزانية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (A/63/535)، إن الجمعية العامة، في قرارها ٢٣٢/٦٢ (باء) اعتمدت مبلغا إجماليه ٠٠٠ ٧١٠ ٤٩٩ ١ دولار (صافيه ١٠٠ ٣٣٦ ٤٧٩ ١ دولار) للإنفاق على العملية للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وقُسم فيما بين الدول الأعضاء مبلغ إجماليه ٠٠٠ ٨٥٥ ٨٤٩ دولار (صافيه ٠٥٠ ٦٦٨ ٨٣٩ دولار) للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، رهنا باتخاذ مجلس الأمن قرارا بتمديد ولاية العملية.

٢ - وأضاف أن تقرير اللجنة الاستشارية عن الميزانية المقترحة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (A/62/781/Add.14)، أوصى بأنه ينبغي أن يطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير إلى الجمعية العامة في موعد لا يتجاوز ٣٠ تشرين الأول/نوفمبر ٢٠٠٨ بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الميزانية. وأيدت الجمعية العامة تلك التوصية.

٣ - وقال إن الجمعية العامة، أنشأت، بموجب قرارها ٢٣٢/٦٢ (ألف)، حسابا خاصا بالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، واعتمدت لذلك الحساب مبلغا إجماليه ٧٠٠ ٦٥٣ ٢٧٥ ١ دولار (صافيه ٥٠٠ ٢٧٣ ٢٦٤ ١ دولار) لإنشاء العملية، وقررت تقسيم كامل المبلغ فيما بين الدول الأعضاء.

٤ - وبين أن مجموع النفقات للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ بلغ ٦٠٠ ٤٧٨ ٠٥٦ ١ دولار، مما يترك رصيداً حراً قدره ١٠٠ ١٧٥ ٢١٩ دولار، مما يمثل معدل تنفيذ نسبته ٨٢,٨ في المائة. وقال إن انخفاض النفقات يعود بشكل أساسي إلى فترات التأخير التي شهدتها مشاريع التشييد وأنشطة المشتريات ونشر الموظفين. والجمعية العامة مدعوّة إلى أن تقرر كيفية التعامل مع الرصيد الحر، بالإضافة إلى الإيرادات الأخرى للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، والبالغة ١٠٠ ٢٦٨ ٦ دولار.

٥ - وقال، في سياق عرضه للتقرير المرحلي عن ميزانية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (A/63/544)، إن إنفاق مبلغ ٧١٠ ٤٩٩ ١ دولار كان متوقعا. وكان من الضروري إعادة توزيع الموارد استنادا إلى خطة إعادة النشر المنقحة والاحتياجات الإضافية التي نجمت عن عملية النقل الجوي للمعدات الحيوية إلى دارفور من الأبيض وبور سودان والمعدات المملوكة للوحدات من بلدان المنشأ، بالإضافة إلى تحسين المطارات في الفاشر ونيالا والجنينة، وإنشاء مرافق إيواء إضافية.

٦ - والجمعية العامة مدعوة إلى تقسيم مبلغ ٠٠٠ ٨٥٥ ٦٤٩ دولار للإنفاق على العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، بالإضافة إلى مبلغ ٠٠٠ ٨٥٥ ٨٤٩ دولار سبق تقسيمه للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

٧ - وذكر، متحولا إلى بند تمويل بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، بأن الجمعية العامة، اعتمدت، في قرارها ٦٢/٢٥٩، مبلغا إجماليه ٤٠٠ ٣٦٧ ١٠٠ دولار، (صافيه ٦٠٠ ٠٢٧ ٩٨ دولار) للإنفاق على البعثة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وقررت أن تقسم فيما بين الدول الأعضاء مبلغا إجماليه ٧٠٠ ١٨٣ ٥٠ دولار (صافيه ٨٠٠ ٣١٠ ٤٩ دولار) للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، رهنا باتخاذ مجلس الأمن قرارا بتمديد ولاية البعثة.

٨ - وقال إن اللجنة الاستشارية، في تقريرها عن الميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا وأدائها المالي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (A/62/781/Add.17)، أوصت بأن يطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير إلى الجمعية العامة في موعد لا يتجاوز ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الميزانية. وأيدت الجمعية العامة تلك التوصية.

٩ - وذكر، في سياق عرضه للميزانية المنقحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (A/63/546 و Corr.1)، أن مجلس الأمن، كان قد قرر، في قراره ١٨٢٧ (٢٠٠٨)، إنهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا اعتبارا من ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨. ولذلك، تضمن التقرير ميزانية منقحة قدرها ٣٧ مليون دولار. وقال إن ذلك المبلغ يغطي تكاليف الإعادة التدريجية إلى الوطن للأفراد العسكريين بحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨؛ والإعادة التدريجية إلى الوطن للموظفين الدوليين ومتطوعي الأمم المتحدة؛ وإنهاء خدمة الموظفين الوطنيين؛ والتصفية الإدارية للبعثة بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

١٠ - ودعيت الجمعية العامة إلى أن تنظر، بالنسبة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، في تخفيض الاعتماد من ٤٠٠ ٣٦٧ ١٠٠ دولار إلى ٤٠٠ ٠١٦ ٣٧ دولار، وتخفيض الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية لمرتبات الموظفين من ٨٠٠ ٣٣٩ ٢ دولار إلى ٤٠٠ ١١١ ١ دولار، وتقسيم مبلغ إضافي قدره ٤٥٠ ٦٥٢ ٢٨ دولارا للفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٨ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ للتصفية الإدارية للبعثة، مع أخذ مبلغ ٨٣٣ ٧٥٠ ٨ دولارا في الحسبان، كان قد سبق تقسيمه للإنفاق على البعثة للفترة من ١ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨.

١١ - **السيد كيلابيل** (نائب رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال، في سياق عرضه لتقرير اللجنة الاستشارية (A/63/606) عن الأداء المالي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ والتقرير المرحلي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، إن اللجنة الاستشارية أوصت بتخفيض قدره ١٠٠ مليون دولار في المبلغ الذي سيقسم بين الدول الأعضاء للإنفاق على العملية للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، استنادا إلى عوامل من بينها نمط الإنفاق للفترة السابقة، وفترات التأخير المستمرة في نشر الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والأفراد المدنيين ومعداتهم، وتأخر تنفيذ المشاريع الهندسية ومشاريع التشييد.

١٢ - وأشار إلى أن اللجنة الاستشارية أعربت عن تسليمها بجهود العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لأجل تنفيذ ولايتها، على الرغم من التحديات اللوجستية وغيرها من التحديات التي تجابهها، ولاحظ أن كبير الوسطاء المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن دارفور المعين حديثا وصل إلى السودان في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٨. وقال إنه على الرغم من أن الاحتياجات المتوقعة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى

٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ هي في نطاق مبلغ ٠٠٠ ٧١٠ ٤٩٩ ١ دولار، الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ٢٣٢/٦٢ (باء) للإنفاق على العملية، كما هو مبين في التقرير المرحلي (A/63/544)، فإن توزيع الموارد قد تغير، مع انبثاق احتياجات جديدة لعملية النقل الجوي للمعدات المملوكة للوحدات، ورسوم الشحن وأعمال التشييد الإضافية، يقابله انخفاض في الاحتياجات المتعلقة بجدول نشر الأفراد العسكريين والمدنيين المنقح، وشراء المرافق الجاهزة والمولدات ومركبات الركاب.

١٣ - وقال إن اللجنة الاستشارية لاحظت فيما يتعلق بالاحتياجات من الموارد البشرية أن العملية وضعت خطة نشر منقحة للفترة الممتدة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وشرعت في تنفيذها. وتتواصل الجهود لاستقدام ونشر أفراد عسكريين ومدنيين، ولو أن ذلك يتم بوتيرة أبطأ، إثر الإعلان في تموز/يوليه ٢٠٠٨ عن المرحلة الأمنية الرابعة، إذ يعتقد أن وجود الأمم المتحدة بشكل متزايد في منطقة البعثة من شأنه أن يعزز الأمن والاستقرار، ويمكن أن يسمح بخفض درجة المرحلة الأمنية. بيد أنه نظرا إلى أن جدول النشر المنقح للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة قد يتأثر بعدد من العوامل، أوصت اللجنة الاستشارية بأنه ينبغي تعديله بتطبيق عامل تأخير نشر بنسبة ٣٥ في المائة لبقية الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، بدلا من نسبة العشرين في المائة التي توخاها الأمين العام. وأوصت اللجنة الاستشارية أيضا بتطبيق عامل شغور بنسبة ٣٠ في المائة على خطة النشر المنقحة للموظفين المدنيين الدوليين، عوضا عن عامل شغور الذي نسبته ٢٥ في المائة توخاه الأمين العام، إذ تساورها الشكوك، نظرا لطبيعة الظروف في دارفور، حول ما إذا كان الجدول المقرر ممكن التحقيق، على الرغم من الجهود التي تبذلها العملية لملء الوظائف المدنية، بما في ذلك من خلال استهداف الموظفين الدوليين المسرّحين من بعثات مقلصة.

١٤ - وأشار إلى أن متوسط التكلفة اليومية لحصص الإعاشة، التي يتم شراؤها حاليا في دبي وتنقل جوا إلى دارفور، هو ١٧,٨٥ يورو، أو حوالي ٢٦ دولارا بسعر صرف متوسط يبلغ ١,٥ دولار لليورو، في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وبالنظر إلى أن سعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ كان ١,٢٩ دولار لليورو، أوصت اللجنة الاستشارية بتعديل الاعتماد المالي لحصص الإعاشة وفقا لذلك، مما سيمثل انخفاضا بنسبة ١٥ في المائة تقريبا.

١٥ - وفي تقرير اللجنة الاستشارية عن الميزانية المقترحة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (A/62/781/Add.14)، أعربت اللجنة الاستشارية مجددا عن طلبها بإجراء استعراض لملاك الموظفين في العملية استنادا إلى عبء العمل الفعلي والخبرة. وأضاف أن العملية، ولو أنها لطائفة من الأسباب، لم تتمكن من الامتثال لذلك الطلب، فقد ذكر الأمين العام في تقريره المرحلي (A/63/544) أن لجنة لاستعراض ملاك الموظفين يتم إنشاؤها لاستعراض هيكل العملية، وسيتم الإبلاغ عن نتائج ذلك الاستعراض في سياق الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وتتوقع اللجنة الاستشارية أن يتم الفراغ من استعراض ملاك الموظفين في الموعد المحدد.

١٦ - وأضاف أن تعليقات اللجنة الاستشارية وتوصياتها بشأن الاحتياجات المتوقعة المقترحة للتكاليف التشغيلية ترد في الفقرات ٣٣ إلى ٤١ من تقريرها. ولاحظت اللجنة على وجه الخصوص أن المشاريع الهندسية، التي كان من المقرر الانتهاء منها خلال سنتين من تاريخ الشروع في العملية، يتوقع الآن أن تستمر حتى نهاية الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. وفضلا عن ذلك، وإثر انتهاء العقد الأحادي المصدر مع شركة المهندسين المعماريين والمهندسين للمحيط الهادئ

(باسفيك أركتكتس إنجنييرز) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، اعتزمت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور الشروع في مشاريع التشييد وغيرها من المشاريع الهندسية باستخدام عقود تجارية محلية، وقدرات هندسية وعسكرية، وموارد داخلية.

١٧ - وقال إن اللجنة الاستشارية أعربت عن ترحيبها بجهود العملية للاستجابة للظروف المتغيرة بتنقيح الخطة الهندسية واستكشاف حلول إدارية مبتكرة لتقديم خدمات التشييد والخدمات التقاعدية. بيد أنه نظرا إلى أنه لا تتضح من التقرير المرحلي الكيفية التي ستعمل بها الترتيبات الجديدة للخدمات التعاقدية في واقع الممارسة، أوصت اللجنة الاستشارية الأمين العام بأن يقدم معلومات مستكملة تفصيلية عن أعمال الهندسة والتشييد، بما في ذلك الجداول الزمنية المتوقعة ووصف للتدابير المتخذة للانتقال السلس من المصدر المتعاقد الوحيد إلى موردين آخرين كجزء من الميزانية المقترحة للعملية المختلطة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. وأضاف أن اللجنة الاستشارية أعربت عن ثقتها بأن الدروس المستفادة من الاستخدام الاستثنائي لعقد الشراء الأحادي المصدر سيتم توثيقها وتبادلها. وبين أن اللجنة الاستشارية، في ضوء نمط الإنفاق والتقييمات المدخلة على الخطة الهندسية، رأت أنه من المرجح أن ينخفض استخدام الموارد للمرافق والهياكل الأساسية بنسبة تصل إلى ١٠ في المائة عما توقعه الأمين العام.

١٨ - وقال إنه نظرا للوتيرة البطيئة لنشر الطائرات حتى الوقت الحاضر، فإن الأهداف المذكورة في التقرير المرحلي للأمين العام (A/63/544) لا يتوقع تحقيقها، ولذا أوصت اللجنة الاستشارية بتطبيق عامل لتأخير نشر الطائرات نسبته ٢٥ في المائة، بدلا من نسبة ١٥ في المائة التي توخاها الأمين العام. وأضاف أن اللجنة الاستشارية لاحظت أيضا أن النفقات المتوقعة لأعمال البناء واقتناء المعدات ذات الصلة تشمل الاحتياجات الناشئة، ومجموعها ٤٨,٩ مليون دولار، لتحسين مرافق المطارات. وأضاف أنه في الوقت الذي عبرت فيه اللجنة الاستشارية عن إدراكها لاحتياجات العملية إلى تحسين بعض مرافق المطارات من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية وضمان سلامة طائرات الأمم المتحدة وموظفيها، فإنها ترى أن إنجاز أعمال مهمة في مجال الهياكل الوطنية الأساسية للمطارات وإدخال التحسينات عليها هي من مسؤولية البلد المضيف.

١٩ - وقال إنه فيما يخص الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة فيما يتعلق بتمويل العملية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، كما جاء في تقرير الأداء (A/63/535)، أوصت اللجنة الاستشارية بأن يقيد الرصيد الحر البالغ ١٠٠ ١٧٥ ٢١٩ دولار والإيرادات والتسويات الأخرى البالغة ١٠٠ ٢٦٨ ٦ دولار لحساب الدول الأعضاء، بالطريقة التي تحددها الجمعية العامة. وفيما يتعلق بتمويل العملية المختلطة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، كما جاء في التقرير المرحلي (A/63/544)، أوصت اللجنة الاستشارية، في ضوء ما أبدته من تعليقات وما قدمته من توصيات مبينة في تقريرها، وفي ضوء حالة رصيد النقدية المتوفر حاليا للعملية، بأن تقوم الجمعية العامة بقسمة مبلغ ٠٠٠ ٨٥٥ ٥٤٩ دولار للإنفاق على العملية، بدلا من مبلغ ٠٠٠ ٨٥٥ ٦٤٩ دولار الذي طلبه الأمين العام.

٢٠ - وقال، في سياق عرضه لتقرير اللجنة الاستشارية عن الميزانية المنقحة لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (A/63/602)، إن اللجنة الاستشارية أوصت بالموافقة على مقترحات الأمين العام، إثر إنهاء مجلس الأمن لولاية البعثة، اعتبارا من ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨. وأضاف أنه من المقرر أن يتم الفراغ من التصفية بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير

٢٠٠٩. ويبلغ مجموع التقديرات المنقحة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ٣٧ مليون دولار، مقارنة باعتماد أولي قدره ١٠٠ مليون دولار. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، كان جميع الأفراد العسكريين ومعظم الموظفين الفنيين قد غادروا المنطقة، في حين بقي ١٠٨ من الموظفين الدوليين و ١٣٠ موظفا وطنيا و ٣٨ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة، لتقديم المساعدة في أعمال التصفية.

٢١ - وقال إنه قد تم الانتهاء من صياغة خطة أولية للتصرف في الأصول. وقد اتفق على وجهات سيتم فيها الاحتفاظ بالأصول. ولم تتخذ قرارات بشأن مآل الأصول الأخرى، بما في ذلك بيعها أو منحها إلى البلدان المضيفة. وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، كان عدد الأصول التي سيتم التصرف فيها ١٦ ٠٠٠ أصلا، تبلغ قيمتها الدفترية ٥٦ مليون دولار. وشجعت اللجنة الاستشارية الأمين العام على تكثيف جهوده بغية إيجاد حلول لهذه المسائل في التوقيت المناسب.

٢٢ - وأضاف أن اللجنة الاستشارية قد أحيطت علما بوجود مصاعب مختلفة تواجه عملية التصفية، لا سيما فيما يتعلق بإخلاء المواقع. ويرد وصف لبعض هذه التحديات في تقرير الأمين العام. ورحبت اللجنة الاستشارية بأن بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا قد قامت بجهود استباقية في مجال التخطيط لاحتياجاتها من الموارد البشرية، وتسهيل إعادة تنسيب الموظفين الدوليين، وتحسين فرص العمالة للموظفين الوطنيين. وقال إن اللجنة لاحظت ما بذلته البعثة من جهود للتنسيق مع إدارة الدعم الميداني لأجل ضمان بقاء الموظفين الذين تلقّوا عروضا من بعثات أخرى في عملهم مع بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا طوال المدة الضرورية لاستيفاء مهامهم.

٢٣ - **السيدة باتاكا** (أنغولا): قالت، متحدثة باسم مجموعة الدول الأفريقية، إنه من المؤسف أن الميزانية المقترحة للعملية المختلطة للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ البالغة ٠٠٠ ٧١٠ ٦٩٩ ١ دولار، وهو ما يجعلها أكبر ميزانية من ميزانيات حفظ السلام التي من المقرر أن تنظر فيها اللجنة، لم تعرض عليها إلا قبل أربعة أيام من نهاية الدورة. ومع الإشارة إلى أن اللجنة قررت، في الجزء الثاني من الدورة الثانية والستين المستأنفة للجمعية العامة، إجراء خفض كبير لميزانية العملية، وهو قرار له ما يبرره، ومع الأخذ في الاعتبار أن العملية قد بلغت منتصف دورة ميزانيتها، فإن المجموعة ترى أن الوقت غير مناسب لإجراء خفض آخر في هذه الميزانية، كما أوصت بذلك اللجنة الاستشارية. والمجموعة مقتنعة بأنه ينبغي تزويد العملية، بالنظر إلى حجمها وطابعها المختلط، بمستوى الموارد الذي اقترحه الأمين العام، وهو ٨٥٥ ٦٤٩ مليون دولار. وأضافت أن المجموعة، إذ تدرك مدى صعوبة ولاية العملية وتأخرها في تحقيق الانتشار الكامل، واثقة من أن نشر العملية بقوامها الكامل سيُنجز بنهاية عام ٢٠٠٩.

٢٤ - واستطردت قائلة إن المجموعة تلاحظ أنه يتعين على العملية أن تعمل ضمن أطر تتوافق مع المهام المحددة في تقرير الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن العملية المختلطة في دارفور (S/2007/307/Rev.1)، والتي أكدها مجلس الأمن من جديد في قراره ١٧٦٩ (٢٠٠٧). وأعربت عن ترحيب المجموعة بما يجري من تعاون بين العملية والحكومة السودانية، وافقت الحكومة في إطاره على السماح للعملية باستخدام المطارات المحلية في دارفور لعدد أكبر من الساعات، وهو ما سيسمح لها بنقل المعدات ذات الأولوية جوا، كما أذنت لها أيضا بمباشرة أعمال تحسين مطاري الفاشر ونيالا، فضلا عن المطار الجديد في الجنينة. وقالت إن

المجموعة تتطلع إلى أن يفضي ذلك إلى إحراز تقدم كبير في عملية الانتشار.

٢٥ - **السيد سوغيورا** (اليابان): أعرب عن قلقه من أن اللجنة لم تبدأ النظر في بنود جدول الأعمال المعروضة عليها حاليا إلا في الأسبوع الأخير من الجزء الرئيسي من الدورة الثالثة والستين. وحيث إن العملية هي من أكبر عمليات حفظ السلام - إذ لا تقتصر أهميتها على المنطقة فحسب، بل تشمل العالم أجمع، وتفوق ميزانيتها ١ بليون دولار - وأن تصفية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا متواصلة، كان ينبغي إعطاء اللجنة متسعا من الوقت للنظر في هذين البندين، وذلك لكفالة التنفيذ الفعال لولايات جميع العمليات التي أنشأها مجلس الأمن، مع الحرص أيضا على تعزيز ضوابط الميزانية والمساءلة والشفافية.

٢٦ - تحدث عن تقرير أداء ميزانية العملية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (A/63/535)، فاعتبر أنه من المؤسف ملاحظة أنه رغم أن نقل السلطة من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى العملية قد تم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وفق الجدول الزمني المحدد، ورغم أن المكتب الإقليمي لبعثة الأمم المتحدة في السودان الموجود في الفاشر والمكاتب الفرعية الثلاثة قد أُدمجت كلها في العملية اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، كما كان مقررا، فإن العملية السياسية ظلت في حالة جمود، وخريطة الطريق وصلت إلى طريق مسدود خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على الرغم من جهود الوساطة التي بذلها المبعوثان الخاصان للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعنيان بدارفور. وأعرب عن أسف وفده أيضا لتأخر نشر الأفراد النظاميين للعملية في دارفور، الذي يشكل السبب الرئيسي الذي يفسر الرصيد الحر البالغ ١٠٠ ١٧٥ ٢١٩ دولار. وأعرب عن رغبة الوفد في الحصول على مزيد من المعلومات عن هذا الرصيد الذي ما زال حرا رغم قيام اللجنة الاستشارية والجمعية العامة بإجراء خفض كبير في الاعتمادات.

٢٧ - وانتقل إلى التقرير المرحلي عن ميزانية العملية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (A/63/544)، فأشار إلى أن الأمين العام اقترح، في تقريره المؤرخ ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ (A/62/791 و Corr.1 و 2)، ميزانية قيمتها ١,٧ بليون دولار للإنفاق على البعثة. وقد أوصت اللجنة الاستشارية بتقسيم مبلغ إجمالي قدره ٠٠٠ ٨٥٥ ٨٤٩ دولار في شكل أنصبة مقررة للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وقررت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٣٢/٦٢ باء، اعتماد مبلغ قدره ١,٥ بليون دولار، وقسمت بين الدول الأعضاء مبلغ ٠٠٠ ٨٥٥ ٨٤٩ دولار للإنفاق على العملية خلال الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وقال إنه من دواعي الأسف حدوث تأخر في نشر الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة التابعين للعملية بسبب الصعوبات المتصلة بالنقل وبالجوانب الهندسية والأمنية. وأضاف أن معدلات شغل الوظائف مقارنة بجدول النشر الأصلي الوارد في الميزانية المقترحة بلغت ٥٢,٧ في المائة للأفراد النظاميين و ٦٥,٢ في المائة للموظفين المدنيين في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ومع أن الأمين العام نقّح خطة النشر واقترح تقسيم مبلغ ٠٠٠ ٨٥٥ ٦٤٩ دولار في شكل أنصبة مقررة للإنفاق على العملية خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، إضافة إلى مبلغ ٠٠٠ ٨٥٥ ٨٤٩ دولار الذي سبق تقسيمه، ومع أن اللجنة الاستشارية أوصت، بعد نظرها كما ينبغي في أحدث المعلومات بقيام الجمعية العامة بتقسيم مبلغ ٠٠٠ ٨٥٥ ٥٤٩ دولار في شكل أنصبة مقررة للإنفاق على العملية خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، فإن وفده يعتقد أنه ينبغي النظر

في إمكانية تعديل مستوى الأنصبة المقررة على أساس أحدث المعلومات لدى تلقيها، وذلك للحفاظ على التوازن بين التنفيذ الفعال للولاية ومراعاة ضوابط الميزانية. وأعرب عن تقدير الوفد للجهود التي بذلتها اللجنة الاستشارية في هذا الصدد. وأضاف أن وفده، كما ذُكر في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ في إطار بند جدول الأعمال بشأن تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة، سيدرس بعناية جميع الوسائل الكفيلة بجعل البعثات أكثر فعالية من حيث التكلفة، بغرض إدخال تعديل آخر على مستوى الأنصبة المقررة، ويطلب أن يقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة آخر المعلومات المتاحة بشأن تكوين القوات وترتيبات النشر.

٢٨ - وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، قال إن وفده اطلع على مقترحات الأمين العام الداعية إلى خفض الاعتماد البالغ ٤٠٠ ٣٦٧ ١٠٠ دولار الذي وافقت عليه الجمعية العامة بموجب أحكام قرارها ٢٥٩/٦٢ من أجل الإنفاق على البعثة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، بحيث يصبح ٤٠٠ ٠١٦ ٣٧ دولار، وتقسيم مبلغ ٤٥٠ ٦٥٢ ٢٨ دولارا الإضافي المخصص للتصفية الإدارية للبعثة للفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، مع مراعاة مبلغ ٨٣٣ ٧٥٠ ٨ دولارا الذي قُسم مسبقا على الدول الأعضاء للإنفاق على البعثة خلال الفترة من ١ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨. وذكّر بأن اللجنة الاستشارية أوصت بموافقة الجمعية العامة على هذه المقترحات.

٢٩ - وطلب، باسم وفده، أن تُنجز عملية التصفية بنهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، كما ورد في تقرير الأمين العام بشأن الميزانية المنقحة (A/63/546). وأعرب عن تأييد الوفد لرأي اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بأهمية توفير قدر كاف من الرقابة خلال مرحلة التصفية، وبمسائل أخرى أثارتها اللجنة في تقريرها (A/63/602).

٣٠ - وإذ كرّر دعم وفده بالكامل للجهود التي يبذلها الأمين العام لصون السلام والأمن، قال إن التعاون بين البلدان المضيفة لعمليات حفظ السلام من جهة، والأمم المتحدة من جهة أخرى، شرط أساسي لاضطلاع مجلس الأمن بمهامه.

٣١ - **السيد عبد المنان** (السودان): أعرب مجددا عن قلق وفده بشأن التأخر في إصدار تقرير اللجنة الاستشارية عن العملية المختلطة. فمثل هذا التأخير يجعل اللجنة تنظر في بنود مهمة في آخر لحظة من عملها. وتضطر الوفود، نتيجة لذلك، إلى اتخاذ قرارات في عجالة دون التحضير لها كما ينبغي. وقال إن هذا الأمر ما فتئ يزداد سوءا، إن الأمل ضئيل، على ما يبدو، بحدوث تحسن في هذا الصدد. ولذلك، فإنه يدعو الوفود إلى النظر في إمكانية تخصيص بند في جدول الأعمال لمسألة التأخر في إصدار التقارير.

٣٢ - واستطرد قائلا إن حكومته تتعاون مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في نشر العملية لمساعدة الأطراف المعنية في السودان على تنفيذ اتفاق سلام دارفور في جميع جوانبه، مع اتباع استراتيجية انسحاب واضحة وفقا لقرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧). وقال إن حكومته عمدت، لتحقيق سلام دائم، إلى إطلاق مبادرة أهل السودان، سعيا منها لمد اليد إلى جميع القيادات السودانية، بما في ذلك قيادات الأحزاب السياسية وممثلو المجتمع المدني لسكان دارفور وزعماء الجماعات المسلحة، سواء كانت أطرافا موقعة على اتفاق السلام أم لم تكن. وقد أثمرت هذه المبادرة عن توصيات شاملة، وأعلن رئيس السودان وقف إطلاق النار من جانب واحد. وأضاف أنه في سياق هذه المبادرات العربية - الأفريقية، تسعى قطر هي الأخرى إلى عقد لقاء للأطراف المعنية من أجل التوصل إلى حل دائم في أقرب وقت ممكن. ودعا الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى دعم هذه المبادرات، وتشجيع حركات المتمردين على الإصغاء إلى

صوت العقل وتلبية الدعوة إلى السلام؛ وقال إن حكومة السودان تفعل كل ما في وسعها في هذا الصدد.

٣٣ - وذكر أن التقرير المرحلي عن ميزانية العملية المختلطة (A/63/544) يظهر بوضوح التعاون الكامل لحكومة السودان. فقد منحت الحكومة العملية حق استخدام مطاري الفاشر ونيالا لعدد أكبر من الساعات، فضلا عن مطار الجنينة الجديد. وقد أُذن للعملية بمباشرة أعمال تحسين هذه المطارات الثلاثة. وأعرب عن أمله في أن تتمكن العملية من الانتهاء من هذا العمل، ومن استقدام جميع الطائرات العمودية والطائرات الثابتة الجناحين اللازمة لها.

٣٤ - وأضاف أنه أُذن للعملية بتشييد مرافق في شمال دارفور وغربه وجنوبه، بما في ذلك إقامة معسكرات كبرى. وقد بدأت الأشغال التمهيدية لتوسيع المعسكرات القائمة وتشييد معسكرات جديدة. وأعرب عن ترحيبه بإقرار الأمين العام بتعاون حكومة بلده، وأعرب عن ثقته بأن أصحاب المصلحة سيوفون بالتزاماتهم.

٣٥ - وذكر أن حكومة الوحدة الوطنية السودانية اعتمدت، في آذار/مارس ٢٠٠٨، استراتيجية وطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي حزيران/يونيه من العام نفسه، وُضعت خطة متعددة السنوات لكفالة ألا يقوم المتمردون المسرَّحون بحمل السلاح من جديد.

٣٦ - وأعرب عن أمله في زيادة نسبة الموظفين الوطنيين. وذكر أن تقرير الأداء (A/63/535) يشير إلى وجود فرق يصل إلى ٥١ في المائة بين المخصصات والنفقات في هذا المجال. وقال إنه يود الحصول على معلومات مفصلة عن عدد الموظفين المحليين، وعن نتائج الحلقات الدراسية المعقودة داخل البلد وخارجه لاستقطاب الموظفين الوطنيين؛ وأضاف أنه ينبغي استقدام مزيد من الموظفين الوطنيين لصالح المجتمع المحلي وبعثة الأمم المتحدة في السودان على حد سواء.

٣٧ - وطلب أيضا، باسم وفد بلده، مزيدا من المعلومات، الشفهية والخطية، عن التدابير المتخذة لتنفيذ أحكام الفقرة ٣٠ من قرار الجمعية العامة ٢٣٢/٦٢ ألف المتعلقة بالاستعراض الذي ينبغي أن يجريه مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

٣٨ - **السيد يامازاكي** (المراقب المالي): أكد مجددا أن النفقات المتوقعة في إطار الإنفاق على العملية خلال الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، كما قُدّمت في التقرير المرحلي للأمين العام (A/63/544)، لم تتجاوز مستوى الموارد التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها ٢٣٢/٦٢ باء، أي ٧٠٠ ٧١٠ ٤٩٩ ١ دولار. وقال إنه ينبغي إتاحة مبلغ الاعتماد كاملا حتى يتسنى للعملية تنفيذ ولايتها خلال الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٥.